

النص الكامل لاتفاق نزع سلاح "حماس" وانسحاب إسرائيل من غزة



الجمعة 31 يوليو 2026 03:30 م

أعلنت حركة "حماس" اليوم الجمعة أنها توصلت إلى اتفاق لنزع السلاح، في خطوة مهمة نحو إنهاء الحرب في غزة، لكنها ستواجه العديد من العقبات وقد تستغرق وقتًا طويلاً لتحقيقها.

ولم تُعلّق إسرائيل على الاتفاق الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبل ساعات، وذلك بعد تسعة أشهر من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار التي توسطت فيها الولايات المتحدة لإنهاء القتال في غزة.

وافقت "حماس" على خارطة طريق شريطة أن تقدم إسرائيل تنازلات، من بينها إنهاء الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية، وفق ما نقلته وكالة "أسوشيتد برس" عن باسم نعيم، القيادي البارز في "حماس"، في منشور على موقع "إكس"، ومسؤول إقليمي.

وتدعو خطة وقف إطلاق النار المكونة من 20 بنداً "حماس" إلى تسليم أسلحتها وتدمير شبكتها الواسعة من الأنفاق كما تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، وتشكيل حكومة فلسطينية تكنوقراطية جديدة، ونشر قوة أمنية تُعرف باسم قوة الاستقرار الدولية، وإعادة بناء القطاع الفلسطيني المتضرر.

وكانت المفاوضات بين "حماس" وإسرائيل بشأن تنفيذ المرحلة التالية من اتفاق وقف إطلاق النار وصلت إلى طريق مسدود إلى حد كبير، حيث كان نزع السلاح يمثل نقطة خلاف رئيسية.

ويمثل نزع السلاح تحولاً جذرياً بالنسبة لحماس، التي يدعو ميثاقها التأسيسي إلى المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، والتي ترى أن ترسانتها، بما فيها الصواريخ والصواريخ المضادة للدبابات والمتفجرات، تقع في صميم هويتها.

وقال ترامب على وسائل التواصل الاجتماعي: "سيتم تنفيذ الاتفاق على مراحل منظمة بعناية ومع اكتمال نزع السلاح، ستسحب القوات الإسرائيلية، وستعمل قوة الاستقرار الدولية مع قوة شرطة فلسطينية جديدة لتولي مسؤولية ضمان أمن غزة لسكانها وجيرانها".

وأفادت نسخة من الاتفاقية، حصلت عليها "وكالة أسوشيتد برس" وتحققت منها، بأن جميع أسلحة الشرطة ستُنقل إلى لجنة التكنولوجيا الفلسطينية المدعومة من الولايات المتحدة، والمعروفة باسم اللجنة الوطنية لإدارة غزة، فور وصولها إلى القطاع ولم يتضح بعد موعد ذلك، إذ إنه مرهون بخطوات أخرى.

وستبدأ عملية تفكيك وتخزين الأسلحة الثقيلة ومواقع الإنتاج العسكري والأنفاق بعد وصول اللجنة الفلسطينية ونشر قوات الأمن الإسرائيلية وسترتبط هذه العملية بانسحاب إسرائيل تدريجي من المناطق الخاضعة لسيطرتها في غزة، وفقاً للاتفاق.

وفي بيان صدر الخميس، قال مسؤول إسرائيلي إنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من المناطق التي تسيطر عليها في غزة - والتي تشكل نحو 60% من مساحة القطاع - قبل نزع سلاح حماس وتجريد القطاع من السلاح.

أفاد مصدر مطلع بأن إسرائيل منخرطة بشكل كامل في الاتفاق، لكنها ليست طرفاً موقفاً عليه، وهو اتفاق بين حماس وعدد من الدول التي تساعد في التفاوض وضمان وقف إطلاق النار وتشمل الدول الضامنة للاتفاق الولايات المتحدة وتركيا ومصر وقطر.

نزع سلاح حماس يستغرق سنوات

والخميس، قدّم مسؤولون أمريكيون ومسؤولون من مجلس السلام، تقييماً متفائلاً للغاية للاتفاق، واصفين إياه بأنه سيناريو مشابه جداً للسيناريو الذي طرحه ترامب وكبار مساعديه عند تأسيس مجلس السلام، ويشرف المجلس، الذي أنشأه ترامب، على وقف إطلاق النار في غزة

وفي حين إنه من المتوقع أن تسلم قوات شرطة غزة أسلحتها، إلا أن ذلك لا يشمل الغالبية العظمى من مقاتلي حماس، كما أن الأسلحة الثقيلة غير مدرجة في ذلك الجزء من الاتفاق، وفقاً للمسؤولين

ومن المقرر أن يتم تسليم الأسلحة الثقيلة وتفكيك أنفاق حماس وغيرها من البنى التحتية لاحقاً، ضمن عملية قد تستغرق ما بين 200 و350 يوماً، وفقاً لما ذكره مسؤول في مجلس السلام ولم يرد هذا الجدول الزمني في الاتفاقية

أفاد مسؤول في حركة حماس ومسؤول إقليمي مشارك في العملية بأن حماس وفصائل أخرى اتفقت على "جمع وتخزين" الأسلحة داخل غزة تحت إشراف اللجنة التكنوقراطية الفلسطينية، وأن الأسلحة لن تُسلم إلى إسرائيل أو جهات غير فلسطينية وأوضح المسؤولان، اللذان تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتهما لعدم تخويلهما بالتصريح لوسائل الإعلام، أن هذه العملية ستكون تدريجية ومرتبطة بانسحاب إسرائيلي

شكوك إسرائيلية

وقال مسؤول أمريكي إن إسرائيل، التي كانت متشككة للغاية بشأن استعداد حماس للتخلي عن أسلحتها أو التخلي عن السيطرة على غزة، قد تم التشاور معها في كل خطوة من خطوات المفاوضات

مع ذلك، قال المسؤول إن إسرائيل لم يُطلب منها القيام بأي شيء أكثر مما التزمت به في البداية عندما وافقت على خطة ترامب المكونة من 20 نقطة، والتي تتضمن أساساً سحب قواتها من غزة والالتزام بإنهاء الغارات الجوية على القطاع

وصرح عضو في اللجنة التكنوقراطية الفلسطينية لوكالة "أسوشيتد برس" اليوم الجمعة بأن اللجنة تتوقع لدخول غزة، لكنها تخشى أن تضع إسرائيل عقبات أمام ذلك وقال إنه لا يتوقع دخول غزة قبل شهرين على الأقل

ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز، لكنها قالت إن العمل على استعادة المؤسسات والخدمات العامة وإعادة بناء القطاع سيكون هائلاً

النص الكامل للاتفاقية

وإليك النص الكامل للاتفاقية:

خارطة طريق لاستكمال تنفيذ خطة الرئيس ترامب الشاملة للسلام في غزة

مبادئ:

1. تؤكد جميع الأطراف مجدداً التزامها بخطة الرئيس ترامب الشاملة لتحقيق السلام في غزة، والتي تُشكل، إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 (2025)، الإطار الدولي المتفق عليه لتوجيه تنفيذ هذه العملية وتهدف الأطراف من خلال هذه العملية إلى إنهاء دوامة الدمار، وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، واستعادة الحياة الطبيعية، وتمكين الحكم الفلسطيني، وإعادة الإعمار، والأمن، والتعافي، والتنمية الاقتصادية، وإعادة تأهيل القطاعات المتضررة، وتيسير إطلاق مسار سياسي موثوق يحقق حق تقرير المصير وإقامة الدولة

2- تلتزم إسرائيل بالوفاء التام، ودون تأخير، بجميع الالتزامات المتبقية بموجب بروتوكول شرم الشيخ، ولا سيما وقف العمليات العسكرية كما هو مفصل في الملحق (1). وتلتزم حماس والفصائل الفلسطينية بإتمام وقف جميع العمليات العسكرية وفقاً لبروتوكول شرم الشيخ وخطة السلام بالتوازي مع ذلك، يتم إعداد الجدول الزمني وآليات تنفيذ خارطة الطريق هذه ("تنفيذ المرحلة الثانية") في غضون 14 يوماً من موافقة جميع الأطراف على خارطة الطريق، ويمكن تعديد هذه المدة بقرار من لجنة التحقق الدولية عند الانتهاء من إعداد الجدول الزمني وآليات التنفيذ، تدخل اللجنة الوطنية لإدارة غزة القطاع وتبدأ في تولي مسؤولياتها وتتولى لجنة التحقق الدولية، التي يُنشئها مجلس السلام، والذي يضم ممثلين عن الضامين ومجلس السلام وقوة الاستقرار الدولية، التصديق على وفاء الطرفين بالتزامتهما بموجب خارطة الطريق قبل الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية

3. يخضع الانتقال من مرحلة إلى أخرى لإتمام التزامات المرحلة السابقة بشكل مؤكد ويتولى فريق العمل المعني بالتحقق من الالتزامات إتمام هذه الالتزامات، كما يتولى رصد أي مخالفات من أي من الطرفين من خلال آلية مراقبة مُحسنة

4. تتفق حماس والفصائل الأخرى على تسليم جميع وظائف الحكم المدني والأمن في غزة إلى المجلس الوطني لحكومة غزة، وفقاً لخطة الرئيس ترامب للسلام الشامل في غزة كما تؤكد هذه الفصائل على تمتع المجلس الوطني لحكومة غزة باستقلالية تامة في أداء مهامه، وعدم تدخل الفصائل في شؤونه خلال الفترة الانتقالية، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 (2025).

5. عند تولي المجلس الوطني لحكومة غزة مسؤولياته بالكامل، سيحافظ على استمرارية المؤسسات المدنية والخدمات العامة

يُعامل جميع موظفي الخدمة المدنية معاملةً قانونيةً ونزيهةً وكرامةً فيما يتعلق بحقوقهم] أما من تُنهي خدماتهم أو يُحالون إلى التقاعد خلال الفترة الانتقالية، فيُمنحون حقوقهم وفقًا للقانون الفلسطيني]

وبدعم دولي، ستقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بإجراء تحقيق شامل للشؤون المالية والإدارية في غزة، وحماية واسترداد وإدارة الأصول والموارد العامة]

ستسعى اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG) إلى تقييم الالتزامات المشروعة تجاه الموردين والمقاولين والأطراف الأخرى- حتى مبلغ إجمالي لا يزيد عن 400 مليون دولار أمريكي - ومعالجتها]

سيتم تنفيذ هذه الإجراءات تدريجيًا، في غضون ثلاث سنوات، وفقًا للأولويات التي حددتها اللجنة الاستشارية الوطنية للتخطيط]

سيتم معالجة أي حقوق أو التزامات أو مطالبات مالية لم يتم حلها في سياق عملية وطنية أوسع نطاقاً لاحقاً، ووفقاً للقانون الفلسطيني ذي الصلة]

سلطة واحدة وسلاح واحد:

6. تُحكم غزة وفقاً لمبدأ سلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد] وتعمل اللجنة الوطنية لإدارة شؤون غزة وفقاً للقوانين الفلسطينية، والمعايير الدولية ذات الصلة، ومبادئ الحكم الرشيد]

7. يُدمج أفراد الشرطة المدربون حديثاً في الهياكل الشرطية القائمة] ويخضع جميع أفراد الشرطة لتحقيق أمني شامل] ويُعرض على من لا يستوفون معايير التحقيق المطلوبة أدوار مدنية بديلة تتناسب مع خبراتهم السابقة، أو يُحالون إلى التقاعد وفقاً للقانون الفلسطيني] ولا يُحرم أي منهم من حقوقه المالية، لا سيما بسبب انتمائه السياسي] وتُنقل جميع أسلحة الشرطة إلى مسؤولية وسلطة المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب عند دخوله غزة وتوليه مهامه]

8. تبدأ عملية نزع سلاح الأسلحة الثقيلة وتخزينها، ومواقع الإنتاج العسكري، ومستودعات الأسلحة، والأنفاق، بعد استكمال الالتزامات المتبقية بموجب بروتوكول شرم الشيخ، ودخول المجلس الوطني لتحالف غزة، ونشر قوات الأمن الإسرائيلية] ويتولى المجلس الوطني لتحالف غزة إدارة هذه العملية وتنفيذها بشكل تدريجي ومتسلسل ومحدد زمنياً، وفقاً لجدول زمني للتنفيذ يُستكمل في غضون 14 يوماً من موافقة جميع الأطراف على خارطة الطريق، والتي يمكن تمديدها بقرار من مجلس التعاون الإسلامي] وترتبط هذه العملية بانسحاب إسرائيلي، على مراحل، من المناطق الخاضعة لسيطرتها في غزة، ونزع سلاح الميليشيات المسلحة وفقاً للمادة 10 من خارطة الطريق هذه] ويتولى مجلس التعاون الإسلامي مراقبة هذه العملية والتحقق منها، بدعم من قوات الأمن الإسرائيلية] وتشارك الفصائل الفلسطينية في هذه العملية، ولا يجوز نقل أي أسلحة أو تسليمها إلى إسرائيل أو إلى أطراف غير فلسطينية] وفي نهاية العملية المذكورة في المواد من 7 إلى 10 من خارطة الطريق هذه، يقتصر حق حيازة الأسلحة وتخزينها والسيطرة عليها في غزة على المجلس الوطني لتحالف غزة وحده] إن تنفيذ خارطة الطريق هذه، بما في ذلك مسألة الأسلحة وغيرها من بنود خطة السلام الشاملة، من شأنه أن يخلق الظروف المناسبة لمسار موثوق نحو تحقيق حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم]

9. تخضع الأسلحة الشخصية في غزة لأحكام القوانين الفلسطينية ذات الصلة] وبصفتها السلطة الانتقالية في القطاع، فإن المجلس الوطني لحكومة غزة هو الجهة الوحيدة المخولة بتسجيل الأسلحة وإصدار التراخيص وإلغائها وإنفاذ القانون، بما في ذلك من خلال إعادة الإدماج والدعم الاجتماعي] ويتعين على جميع الفصائل والعشائر ومكونات المجتمع الفلسطيني في غزة التعاون مع المجلس الوطني لحكومة غزة في هذه العملية]

10. تُسحب أسلحة الميليشيات من الخدمة وتُخزن تحت سلطة المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب وفقاً لجدول زمني متفق عليه] ولا يجوز دمج أفراد هذه الميليشيات في أجهزة الأمن والشرطة] وتتولى لجنة مكافحة الإرهاب مسؤولية التصديق على تنفيذ هذا البند]

11- يُوَفَّق اتفاق سلام اجتماعي وفقاً للأعراف والقوانين الفلسطينية] ويتضمن التزامات بإنهاء العنف الداخلي فوراً، وتجنب الأعمال الانتقامية، واستعراضات القوة، والاستعراضات العسكرية، والمظاهرات المسلحة]

قوة الاستقرار الدولية (ISF) وانسحاب القوات الإسرائيلية:

12. تُنشر قوة الاستقرار الدولية المؤقتة في قطاع غزة لفصل القوات الإسرائيلية عن المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الوطني لحكومة غزة] ولا تُكلف هذه القوة بأي مهام شرطية أو مهام تتعلق بالمجتمع الفلسطيني] كما تتولى مراقبة التزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار، وتدريب الشرطة الفلسطينية، وتأمين حماية قطاع غزة وإيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات الأساسية إليه، ودعم المجلس الوطني لحكومة غزة، بناءً على طلبه، في أي مهام أخرى غير شرطية]

13. يتعين على القوات الإسرائيلية إكمال انسحابها التدريجي من قطاع غزة وفقاً لجدول زمني متفق عليه، بما يتوافق مع المادة "8" من خارطة الطريق ووفقاً لخطة السلام الشاملة للرئيس ترامب، والتي تتضمن التزاماً بعدم إجبار أي شخص على مغادرة القطاع]

14. ستكون اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG) مسؤولة عن التعامل مع الحوادث الأمنية الداخلية]

إعادة الإعمار:

15. يتم تنفيذ إعادة إعمار قطاع غزة وتوفير الموارد والتمويل اللازمين وفقاً لخطة وجدول زمني يتم إعدادهما والإشراف عليهما من قبل مجلس السلام والمجلس الوطني لتحالف السلام وفقاً للقوانين ذات الصلة والمعايير الدولية